التعددة، قد اختفت من الحكومة الجديدة، وغابت نهائيا عن الخارطة السياسية الاسرائيلية، وتركت المجال رحبا، امام الاحزاب الدينية الثلاثة في الكنيست. وتعتبر هذه الاحزاب، الى جانب تخلفها في المجال الاجتماعي، متماثلة مع بيغن، في مواقفه المتطرفة من المناطق المحتلة، ومستقبلها السياسي؛ حيث تعامل البرنامج الائتلافي الجديد، مع المناطق المحتلة على انها جزء مما يسمى بـ «ارض ـ اسرائيل». وتضمن البرنامج اشارة الى ضم هذه المناطق الى اسرائيل رسميا، بعد انقضاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المقترح.

وبصورة عامة، يمكننا القول: ان التحفظات، على الحكومة الجديدة، لم تصدر فقط عن المعارضة المتمثلة بصورة اساسية في «المعراخ»، وانما كانت هناك تحفظات شديدة صادرة عن بعض اعضاء التجمع الحاكم «الليكود». وقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم المعارضة، ان تعيين شارون وزيرا للدفاع، يشكل خطرا على سياسة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦). كما ان سمحه ارليخ، زعيم حزب الاحرار، المشارك في الليكود ونائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة، ابدى تحفظا شديدا على تعيين شارون في هذا المنصب، حيث ذكر المعلق العسكري لصحيفة هآرتس، زئيف شيف يوم ١٩٨١/٨/٣، «أن لدى ارليخ مخاوف حقيقية، من ان يدفع شارون اسرائيل الى مغامرة عسكرية». وقد وصف يحيئيل كويشاي، سكرتير رئيس الحكومة، عملية تشكيل الحكومة الجديدة بقوله: «...لم يكن هناك من خيار آخر، لقد كان وضع رئيس الحكومة، شبيها بشخص رقم حذائه ٤٠، لكنه لم يجد، في المدينة كلها، سوى حانوت واحد لديه مثل هذا القياس، فاضطر لدفع ثمن يفوق المعقول في السوق، نظرا لحاجته لذلك». (ر.إ.إ.، العدد ٢٤١٤، ١٠، ١٩٨١/٨/١١).

وابرزت الصحف الاسرائيلية الاختلافات في مواقف الحكومة الحالية، والحكومة السابقة، من مسألة الحكم الذاتي، وتطبيق السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، بعد انقضاء الفترة الانتقالية، واعتبرت ان البرنامج الائتلافي الجديد، قد تضمن صراحة مسألة تطبيق السيادة الاسرائيلية بعد انقضاء الفترة الانتقالية، بينما تضمنت الخطوط الاساسية للحكومة السابقة بدا تركت بموجبه مسألة تطبيق السيادة مفتوحة ودون حسم، كما جعلت هذه المسألة مرهونة بالتوقيت الملائم. (هآرتس، ١٩٨١/٨/٣).

من جهة ثانية، علقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على الثمن الذي دفعه بيغن، مقابل نجاحه في تشكيل الحكومة وخضوعه لابتزازات وضغوطات الاحزاب المتدينة، بقولها: «...فقد حصلت اغودات يسرائيل على انجازات مهمة تتجاوز ما ورد في الاتفاق الائتلافي، حيث وقّع بيغن على رسائل لاغودات يسرائيل، وعد فيها بمنحها ستة مناصب نائب مدير عام وزارة، في ستة وزارات حكومية هي: الاديان، المصارف والثقافة، العمل والرفاه، الهجرة والاستيعاب، وترميم الاحياء والبناء والاسكان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤١٠، ٥، ١٩٨١/٨/٦، ص ٣). كما وقع وزير الصحة، اليعيزر شوستاك (لاعام ـ الليكود)، على رسالة تعد اغودات يسرائيل، ببناء اجنحة خاصة في المستشفيات، لرجال الدين اليهود. واضافة لذلك، فإن منصب رئيس الائتلاف قد منح، خلال السنة الاولى، لابراهام شابيرا، وهو من اغودات يسرائيل، في حين سيبقى شلومو لورنس، رئيسا للجنة المالية التابعة للكنيست، ومناحيم بوروش رئيسا للجنة العمل والرفاه، وكلاهما من الحزب نفسه، ومن الجدير بالذكر ان كافة الاتفاقات بهذا الشأن، هي اتفاقات خطية (المصدر نفسه).

اما صحيفة (هآرتس، ١٩٨١/٨/٥)، فقد علقت، على الجزء الديني من بنود الاتفاق الائتلافي، بقولها: «...الجزء المخجل جداً في هذا الاتفاق، هو دون شك، الجزء الديني... ولا يستطيع أحد أن يقدر المبالغ التي ستدفعها الدولة، لقاء رفع كل يد من أيادي اعضاء اغودات يسرائيل الاربعة، اثناء اقتراع الثقة بالحكومة». وفيما يتعلق بموضوع الخدمة العسكرية الاجبارية، فقد اعتبرت الصحيفة نفسها أن هذا الموضوع يشكل الجزء المخجل والاكثر خطراً: «فالاتفاق الذي تم بين شارون، واغودات يسرائيل، هو من أجل ضمان احدى الوثائق المعيبة جداً والتي لم يجر الاتفاق على شبيه لها في اية مفاوضات ائتلافية سابقة، ان هذه الوثيقة